دور الهيئات المرافقة لتشغيل الشباب في المؤسسات الجامعية الجزائرية في الرفع من جودة المشاريع –دراسة حالة دار المقاولاتية جامعة أدرار–

The role of accompanying youth employment agencies in Algerian university institutions in raising the quality of projects -Case study of the entrepreneurship house of Adrar University-

هواري منصوري[1]، بن عياد محمد سمير[2]، بم مصطفى ريم[3]

[1] جامعة أدرار، sayah.2013@yahoo.fr

[2] جامعة سيدي بلعباس، benayadsamir@yahoo.fr

[3] جامعة تلمسان، benmostefa-2018@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 27 /11/ 2019 **تاريخ القبول:** 04 /12/ 2019 **تاريخ النشر:** 20 /12/ 2019

ملخص:

تسعى هذه الدراسة للوقوف على دور هيئات الدعم وتشغيل الشباب الجامعي في إطار دار المقاولاتية ومرافقتها وتطوير الفكر المقاولاتي لدى خريجي جامعة أدرار، بدراسة أثر تطبيق المرجعين (ع32) و(ع34) الذين تضمنهما حقلي العلاقة مع الشركات (ع2) وحقل (ع4) التكوين والمتابعة في ميدان علاقة الجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي

توصلت الدراسة إلى أن تقييم مرجع هيئات الإدماج المهني والمرافقة بجامعة أدرار أقل من المتوسط حيث بلغ (1.86) من (4) للمرجع (ع32) و(1.33) للمرجع (ع34)، حيث أوصت الدراسة بإدراج مواد تعليمية تهتم بالأعمال الحرة وإنشاء الشركات كما أوصت بإيجاد طريقة للتقييم تتم بناء علي مشاريع إنشاء شركات عوض مذكرة التخرج.

كلمات مفتاحية: ضمان الجودة، هيئات المرافقة، مقاولاتية، مرجع وطني.

تصنيف JEL: L 33، I 23.

Abstract:

This study aims to identify the rôle of support bodies and the employment of university youth within the framework of the House of entrepreneurship and accompanying them and the development of entrepreneurial thought among graduates of the University of Adrar, by studying the impact of the application of references (R 23) and (R 43) included in the fields of relationship with companies (R 2) and field (R4) formation and follow-up In the domain of the university's relationship with its social and economic environment.

The study concluded that the evaluation of the reference of professional integration and accompanying bodies at the University of Adrar is below average (1.86) of (4) for reference (R 23) and (1.33) for reference (R 43), where the study recommended the inclusion of educational materials concerned with entrepreneurship and the establishment of companies as recommended By creating a method of evaluation, it is based on the projects of establishing companies instead of the graduation memorandum.

Keywords: Quality assurance; accompanying bodies; entrepreneurship; national reference.

Jel Classification Codes: L 33, I 23.

Résumé:

Cette étude cherche à identifier le rôle des organismes de soutien et l'emploi des jeunes dans les universités dans le cadre de la Maison de l'entrepreneuriat et de leur accompagnement et le développement de la pensée entrepreneuriale chez les diplômés de l'Université d'Adrar, en étudiant l'impact de l'application de références (R 23) et (R43) incluses dans les champs des relations avec les entreprises (R 2) et champs (R 4) Dans le domaine des relations de l'université avec son environnement social et économique.

L'étude a conclu que l'évaluation de la référence des organismes d'insertion professionnelle et d'accompagnement à l'Université d'Adrar est inférieure à la moyenne (1,86) de (4) pour référence (R 23) et (1,33) pour référence (R 43), l'étude recommandant l'inclusion de matériel

pédagogique sur l'entrepreneuriat et la création d'entreprises, comme recommandé En créant une méthode d'évaluation, celle-ci se base sur les projets de création d'entreprises au lieu de la note de graduation.
Mots-clés: Assurance Qualité, organismes, d'accompagnement, entrepreneuriat, référence national.
Codes de classification de Jel: L 33, I 23.

المؤلف المرسل: هواري منصوري، الإيميل: sayah.2013@yahoo.fr

1.مقدمة:

تؤكد معظم نتائج الدراسات على أن المؤسسات الصغيرة تعد أفضل الوسائل التي تحقق الانتعاش الاقتصادي، نظرًا لسهولة تكيفها و مرونتها ما يجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية و توفير مناصب الشغل، فضلاً عن إمكانية قدرتها على الابتكار و الإبداع و التجديد و تطوير منتجات جديدة،

والجامعة باعتبارها منبع للموارد البشرية المرتفعة الكفاءة كان لا بد لها من أن تلعب دورها في هذا الإطار ومنح فرصة للطلبة المتخرجين من تجسيد أفكارهم على ارض الواقع من خلال إنشائهم مؤسسات صغيرة تكون بمثابة حصيلة للمعارف والمهارات التي اكتسبها الطلبة أثناء تكوينهم.

في هذا الإطار تم إنشاء دار المقاولاتية والتي كانت نتيجة اتفاقية أبرمت بين الجامعة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حيث تحاول دار المقاولاتية مرافقة الطلبة قبل وأثناء وبعد إنشاء مؤسساتهم الصغيرة.

كما أخذت اللجنة الوطنية لتطبيق متطلبات ضمان الجودة في الجزائر (CIAQES) خريجي الجامعات ومحاولة توفير فرص للتشغيل من خلال انشاء مؤسسات صغيرة بعين الاعتبار، وبالتالي تم إدماج المرجعين (ع32) و(ع34) الذي ينص على ضرورة امتلاك الجامعات الجزائرية لهيئات تهدف لمرافقة طلبتها في السنة الأخيرة للتخرج بهدف بلورة أفكار وتجسيد مشاريع من خلال انشاء مؤسسات صغيرة في إطار الاتفاقية المبرمة بين جامعة أدرار والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

جاءت هذه الدراسة للوقوف على: **ما مدى مساهمة المرجع الوطني لضمان الجودة في الرفع من مستوى مرافقة الطلبة أصحاب المشاريع؟**

أهمية الدراسة:

تكتسب دراسة مثل هذه المواضيع أهمية علمية وتطبيقية، فأما الأهمية العلمية فتكمن في محاولة دراسة موضوع إنشاء المؤسسة الصغيرة من منظور متكامل يجمع بين مراحل الإنشاء والصعوبات بالإضافة إلى التعرف على المعايير التي تلزم الجامعات بمرافقة الطلبة أصحاب المشاريع للرفع من جودة علاقة الجامعة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وأما بالنسبة للأهمية التطبيقية، فتسهم دراسة حالة دار المقاولاتية جامعة أدرار من خلال التقييم الذي تشرف عليه خلية ضمان الجودة والنتائج التي قد تسهم في توضيح مواطن الخلل والضعف.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

-التعرف على مفهوم المرافقة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة.

-تسليط الضوء على إسهامات دار المقاولاتية باعتبارها هيئة مرافقة ودعم في الجزائر.

-التعرف على معايير المرجع الوطني والمتعلقة بمرافقة الطلبة الخريجين أصحاب المشاريع.

الدراسات السابقة:

-دراسة (هاملي عبد القادر، حوحو مصطفى، 2019)، بعنوان "اشكالية التعليم المقاولاتي ودوره في خلق النية المقاولاتية: دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي، هدفت الدراسة إلى تحليل التعليم المقاولاتي ومكوناته التي قد تؤثر على خلق النية المقاولاتية، وتوصلت إلى أن غياب التكوين المقاولاتي لدى الشباب الجامعي السبب الرئيسي لفشل مشروعاتهم وأوصت بخلق علاقة قوية بين ووضع نظام معلومات بين المؤسسات التعليمية وأجهزة الدعم والمرافقة (مصطفى، 2019، الصفحات 625-644).

-دراسة (بوالريحان فاروق، بنون خير الدين، 2018)، بعنوان "دور دار المقاولاتية في نشر الثقافة والفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي كأداة لحل مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعة-دراسة حالة دار المقاولاتية للمركز الجامعي بميلة-، هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب البطالة في أوساط الشباب والوقوف على دور دار المقاولاتية للمركز الجامعي ميلة وتوصلت إلى أن دار المقاولاتية تهدف إلى تنمية روح المقاولاتية لدى الطلبة من خلال عمليات التأطير، وأوصت بضرورة تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب مما يسمح بتشجيع وخلق ثقافة مقاولاتية بما يضمن تحويل العلم والمعرفة إلى مشاريع محققة لدى الطلبة (الدين، 2018، الصفحات 89-119)

-**دراسة (هاملي عبد القادر، حوحو مصطفى، 2018)**، بعنوان "محددات التوجه الشباب الجامعي نجو النشاط المقاولاتي-دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي"، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مصطلح المقاولاتية وإبراز المساهمة الفعالة التي تلعبها الدوافع المقاولاتية في خلق روح المقاولة وتوصلت إلى تفضيل ذوي الشهادات الجامعية للمناصب الإدارية مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة بينهم وأوصت بضرورة تطوير عمل وبرامج أجهزة الدعم والمرافقة (مصطفى، محددات التوجه الشباب الجامعي نجو النشاط المقاولاتي-دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي، 2018، الصفحات 20-52).

التعليق على الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة استطاعت أن تتوصل إلى عديد النتائج المهمة، أهمها أن دار المقاولاتية لها دور رائد في جذب ونشر روح المقاولاتية لدى الشباب المقبل على التخرج في انشاء مشاريع بناء على أفكار ذات نوعية، في هذا الصدد دراستنا هذه جاءت بشيء جديد يتمثل في أنها تعرضت لتقييم جودة أداء الجامعة فيما يتعلق بالمجهودات المبذولة في سبيل نشر روح المقاولاتية ولكن بطريقة لا تتعلق فقط بدار المقاولاتية في حد ذاتها وإنما بالجامعة ككل وهذا الأمر تضمنه المرجع الوطني لضمان الجودة.

2. مرافقة المؤسسات الصغيرة

1.2 المرجعية النظرية لعملية المرافقة: مفهوم مرافقة المؤسسات الصغيرة من أهم الآليات الجديدة لترقية المؤسسات الصغيرة، وما يترتب عنها من خلق مناصب شغل، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أهمية دور هيئات الدعم والمرافقة ناتجة من الدور الذي تلعبه في إنجاح مسار هذه المؤسسات من خلال تذليل المشاكل والصعوبات التي تعترض عملية إنشاء وتنمية المشاريع الصغيرة.

1.1.2 أهمية وأهداف المرافقة في إنشاء المؤسسات الصغيرة: قبل التطرق للأهداف التي جاءت من أجلها المرافقة، هناك مجموعة أسباب تجعل المؤسسات الصغيرة في حاجة لمرافقة خاصة خلال المرحلة الأولى من إنشائها، ولعل من أهم هذه الأسباب هي تعقد مسيرة إنشاء المؤسسة التي تنتج من عدة جوانب، تتمثل أهمها في ما يلي (DUVERT Régis, 2002, pp. 47-48):

-**التعقد الفني**: لا يمتلك أي مشروع في بداية إنشاءه الكثير من الخبرة والكفاءة التسييرية الكافية، وبالتالي على منشئ المشروع الجديد التحكم في عنصرين أساسيين هما: المعرفة الفنية الجيدة بالمشروع، والروح المقاولاتية العالية، حيث أن هذه الأخيرة تتطلب مجموعة من المعارف الإضافية في الإدارة والتسيير، المحاسبة، القانون، الجباية، الإستراتيجية (سايبي، 2009، صفحة 03).

-**تعقد المحيط الخارجي**: تتميز البيئة الخارجية عادة بالتغير وعدم الثبات، وبالكثير من التعقيدات، وهذا يتطلب القيام بجهد إضافي للتنبؤ بالتغيرات البيئية بهدف الاستعداد للظروف الطارئة وتصحيح الأوضاع قبل تفاقم المشاكل، وتأتي المرافقة في هذا الإطار بأدوات وطرق علمية تهدف إلى ضبط هذا التعقيد وتوضيح الخيارات الممكنة للمقاول(عن طريق دراسة السوق، نصائح إستراتيجية،...).

-**التعقد الإداري:** يواجه المقاولون صعوبات إدارية خلال إنشاء المشروع تتعلق بمعاملات التسجيل والمتعلقة بمصالح الضرائب والتأمينات، مما ينتج عن ذلك تأخير في إجراءات الإنشاء القانوني للمؤسسة وانطلاق النشاط، وهو ما قد يؤدي أحيانا إلى التخلي عن انجاز المشاريع، كل هذه التعقيدات المذكورة شجعت ظهور ما يسمى بهيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة، التي تهدف بالأساس إلى القضاء على هذه التعقيدات، وحل المشاكل الأخرى التي قد تواجهها المؤسسات الصغيرة مشكل الحصول على التمويل.

2.1.2 مفهوم المرافقة المقاولاتية: انطلاقا من الأهمية والأهداف التي جاءت من أجلها يمكن إيجاد تعريفات للمرافقة أبرزها المتخصصون في هذا المجال، نذكر منها "بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط start-up period، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة" (انجهان، 2010، صفحة 19).

فالمرافقة "هي إجراء يشمل على القيام بنقل شخص ما من حالة إلى أخرى، وهذا بالتأثير عليه لاتخاذ قرارات معينة، حيث تهدف المرافقة إلى جعل المنشئ مستقل، وبالتالي فهي تخص المقاول صاحب المؤسسة، إنها تهدف إلى مرافقة شخص (أو فريق) مقاولاتي يحمل فكرة استثمارية، وقيادة هذه الفكرة من أجل الوصول إلى مشروع قابل للاستمرار"(leger-janiou, 2005, p. 07) .

ويقول(Olivier CULLIERE) أن نشاط هيئات الدعم والمرافقة يقوم على التقريب بين مجموع الفاعلين في عملية أنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة من الهيئات القانونية، المنظمات الاستشارية، الجماعات المحلية، الوكالات العامة والخاصة، الجمعيات المهنية، المجالس المختلفة، البنوك، مؤسسات التأمين، الضرائب، مؤسسات رأس مال المخاطرة...وغيرها.

2.2 الخدمات التي تقدمها هيئات الدعم والمرافقة: لقد تطورت هيئات الدعم والمرافقة منذ سنوات الثمانينات (الشباب، 2007)، حيث برز هذا التوجه بشكل كبير في الدول المتقدمة (الو م أ، كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا،...)، وارتكزت عمليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة على ثلاثة محاور

أساسية(Philippe ALBERT, 2002, pp. 8-9): وهي- الدعم المالي: لمعالجة مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة عند انطلاق المشاريع.

- تطوير شبكات النصح والتكوين: في مجال إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة...وغيرها.

- الدعم اللوجيستيكي: توفير مقر لنشاط المؤسسات الصغيرة في محلات متاحة وخلال فترات زمنية محدودة وخدمات إدارية مختلفة وذلك بشروط تحفيزية أقل.

وعموما أظهرت الدراسات العلمية مجموعة خدمات التي يمكن أن تقدمها هيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة، قبل وخلال وبعد إنشاء المؤسسة، تتمثل هذه الخدمات خلال كل مرحلة فيما يلي:

1.2.2 الاستقبال(accueille): عند قدوم مقاول لهيئة المرافقة تقام معه جلسات تسمى مرحلة الاستقبال، بعضها يكتفي بأول لقاء لتقديم المعلومات وتوجيه المقاول، والأخرى تقوم منذ اللقاء الأول بتقييم إمكانيات المشروع (شكل المشروع، السوق...). (السيد، 2001، صفحة 10).

وتختلف مدة وشكل الاستقبال، فعملية الاستقبال هي أول اتصال بين حامل المشروع وهيئة المرافقة، يتم أخذ فكرة حول المشروع وأهميته وكذلك وضعية صاحب المشروع وما هي طموحاته وما ينتظره.

2.2.2 المرافقة خلال الإنشاء: تتميز المرحلة بمجموعة خدمات تقدمها هيئات المرافقة تتمثل فيما يلي:

-إعداد ملف إنشاء المشروع: يتمثل في خطة عمل: تقديم صاحب المشروع؛ وصف المشروع؛ وصف السلعة أو الخدمة؛ السوق؛ الوسائل التجارية؛ وسائل الإنتاج؛ الملف المالي: جدول حسابات نتائج تقديري، الاحتياج في رأس المال العامل، خطة التمويل، الرسم على القيمة المضافة TVA.

-البحث عن الوسائل المالية: (قروض، إعانات، مساعدات،...).

-المرافقة يمكن أن تصل إلى غاية المساعدة في تخطيط وإنجاز خطوات إنشاء المشروع.

3.2.2 الاستقلالية: تحاول هيئات المرافقة تشجيع استقلالية المقاول في قراراته وذلك راجع لسببين:

-الاعتماد على الذات يمكن المقاول من التعلم الذاتي لأساليب قيادة وتسيير المشروع.

-تمكين هيئة المرافقة من تحقيق اقتصاد في الخدمات المقدمة، بهدف ربح الوقت والتوجه إلى مشاريع جديدة بالاستعانة بمؤسسات أخرى لخدمة المقاولين مثل الغرف الاستشارية، ومكاتب الدراسات،...

4.2.2 المرافقة بعد الإنشاء (المتابعة): تهتم الهيئات المتخصصة بالدعم المالي، لمحاولة التحقق من إمكانية إسترجاع الأموال، ببحث عناصر التسيير والجانب التجاري ورؤية المؤسسة وإستراتيجيتها.

3.2.2 خصائص المرافقة الجيدة: المشكل المطروح في هذه الدراسة هو كيفية الحكم على أداء هذه الهيئات، حيث اتفق المتخصصين في هذا المجال على جملة عناصر تميز المرافقة الجيدة تتمثل في:

-المرافقة تستلزم الارتباط (فرد-مشروع): توافق إمكانيات وكفاءات المقاول مع نوعية المشروع الذي يحمله ليس فقط في المرحلة الأولية لتسيير المشروع، هذا العنصر يسمح بـ "**تأمين**" المقاول والمشروع.

-المرافقة يجب أن تشجع استقلالية الشخص: تقوم الهيئات بمنح المقاول منهجية العمل لتحقيق اقتصاد في الوقت، فالمرافقة تقتضي تركيز هيئة المرافقة على جعل حامل المشروع يفهم لماذا يجب أن ينفق بشكل معقول في استثماراته،المدة الزمنية المثلى لتسديد الديون، إهلاك الاستثمارات ...وغيرها.

الشكل(01):خصائص المرافقة الجيدة:

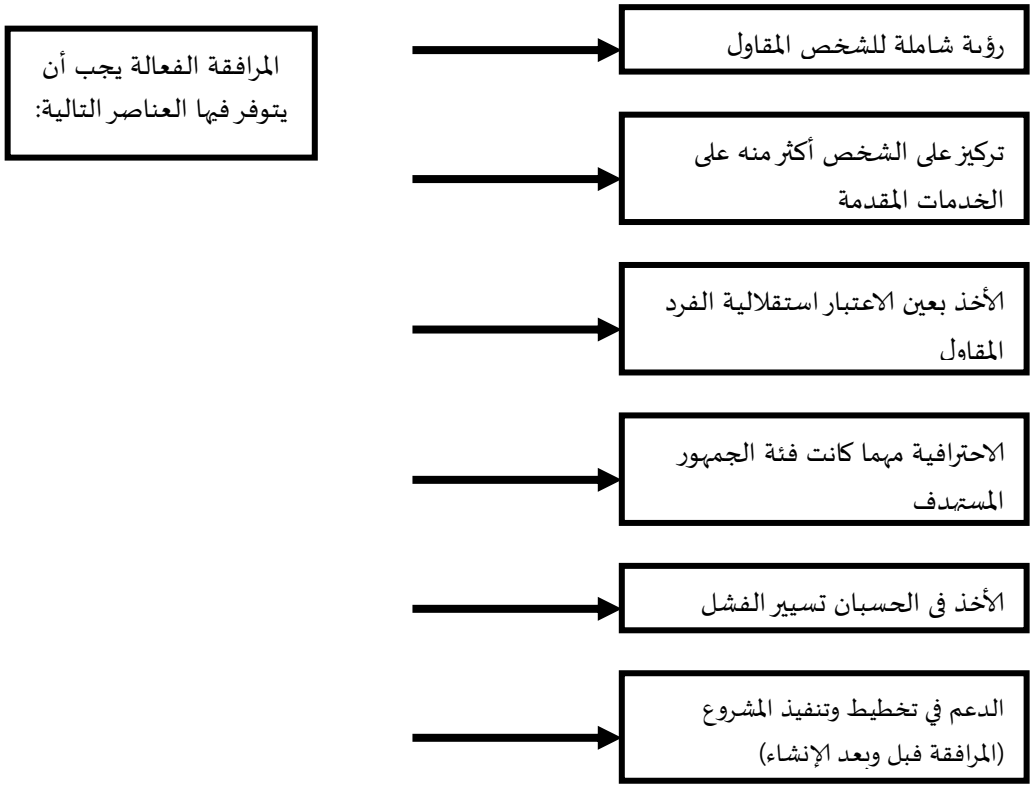

المصدر: (برنوطي، 2005، صفحة 82)

المرافقة تقوم في إنجاز المشاريع على مرحلتين،(التصور)التخطيط والتنفيذ: فالمرحلة الأولى يقوم بها غالبا المقاول، أما التنفيذ فيعتبر نقطة الانطلاق في المرحلة العملية التي يجب فيها وقوف الهيئة المرافقة إلى جانب المقاول منذ انطلاق النشاط وطول فترة تنفيذ المشروع (فترة الإنشاء).

3-دور الجامعة في محيطها الاقتصادي من خلال المرجع الوطني لضمان الجودة

1.3 مشاكل الجامعة والتعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر

رغم عدم نكراننا لإيجابيات التطور الكمي للجامعة الجزائرية، إلا أنه لا يخفى على أحد عديد المشاكل والأزمات التي تعترض سبيلها، من ذلك، مشاكل تتعلق بالتضخم المطرد لعدد الطلبة، ما أثر بدوره على قدرة استيعاب المنشآت القاعدية، وخلق الاكتظاظ وأضعف نوعية التأطير ونتائجه، وكذا مشاكل التسيير البيداغوجي، إضافة إلى مشاكل أخرى تتعلق بالأستاذ، وكذا الطالب وذهنياته ومواقفه وجهوده الضعيفة في سبيل التعلم وتلقي المعرفة، بالإضافة إلى مشاكل التسيير الإداري والبيروقراطية المعيقة للبحث ولعلاقة الجامعة بمحيطها، والمشاكل المتعلقة بمخرجاتها ونوعية الشهادات المحصلة غير المسايرة لحاجات وتحولات المجتمع (أحمد، 2010، صفحة 12).

كل هذا جعل الجامعة الجزائرية اليوم مجرد هيكل عالي لتجميع الطلبة لفترة من الزمن دون المعنى الحقيقي لإنتاج المعرفة، وهو ما ساهم في اغترابها وأزمتها في المجتمع، وغيبها عن أدوارها ووظائفها الممكنة في تطوير محيطها الداخلي والمجتمعي العام (جمال، 2006، صفحة 31)، ونتيجة لذلك دخلت الجامعة في نوع من القطيعة في العلاقة مع محيطها، الأمر الذي جعلها حلقة فارغة متهمة بتخريج أفواج من العاطلين من أنصاف المتعلمين.

وما يزيد من صعوبة الأمر هو الانجازات المتواضعة للجامعات الجزائرية في مجال البحث العلمي وضعف المخصصات المالية حيث يعد معدل الباحث الجزائري متواضع مقارنة بالمعدل العالمي (الله، 1998، صفحة 60)، مرورا بالمشاكل المتعلقة بالتواصل مع العالم وكل هذا يعكس وضع لا بد من العمل على تحسينه للمساعدة في إخراج الجامعة والبحث العلمي إلى مسار التنمية والتطوير.

2.3 إستراتيجية تحسين جودة التعليم العالي وعلاقته بمحيطه الاقتصادي

بداية يجب علينا أن ندرك أن أية إستراتيجية ترمي إلى تحسين نوعية التعليم العالي وجودته، لابد أن تأخذ في النظر جميع العناصر: ماذا نعلم؟ وكيف نعلّم؟ وما مردودية ما نعلم؟ وأية ثقافة تعليمية نعتمد؟ كما ينبغي أن لا ننظر إلى التعليم العالي بوصفه قطاعا معزولا، وإنما بوصفه نظاما فرعيا في نظام أكبر هو المجتمع الذي نعيش فيه والعالم الذي يحيط بنا.

1.2.3 الأعمال التي يجب أن تكون مفتاحا للحل نحو ايجابية لعلاقة الجامعة بمحيطها هو أن تتوفر إرادة من طرف الفاعلين مع الجامعة وأطرها وباحثيها، وثالثا الفاعلين في المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وإلا فإن عدم توفر ذلك لن يؤدي بالجامعة إلى الانفتاح وإنتاج المعرفة وخدمة المجتمع.

2.2.3 إن القطاعين العام والخاص مطالبين بدعم الجامعة ماديا ومعنويا وتوفير التمويل اللازم لبرامجها وللبحث العلمي الذي تضطلع به، وتمكينها من استقلالها الإداري وحريتها الأكاديمية، وفي مقابل ذلك يتوجب على الجامعة أن تعيد النظر في أهدافها بحيث تضع خدمة المجتمع في مقدمة أهدافها، وتعيد النظر في إدارتها بحيث تختار قيادتها وفقا لمعايير مضبوطة، وتغير من هياكلها وأساليبها في ضوء التطورات العلمية والتقنية المتسارعة، وأن تسعى إلى شراكة حقيقية مع الفاعلين الاجتماعين والاقتصاديين خارج حرمها الجامعي لخدمتهم، والاستجابة إلى احتياجاتهم، وترقية مستواهم الثقافي والمهني، وزيادة مردوديتهم الاقتصادية عن طريق البحث العلمي والتدريب المستمر، وأن تعمل على نشر المعرفة العلمية والتقنية وإشاعتها بين شرائح المجتمع المتنوعة باللغة الوطنية التي تفهمها الأغلبية الساحقة، وهكذا وحده يمكن للجامعة أن تقود عملية التنمية الشاملة (القاسمي عبد الله، 1998، 64-65) والمستديمة في الجزائر، وتؤثر بشكل ايجابي ودافع للتطور لمحيطها السوسيو اقتصادي والمجتمعي عموما.

3.3 المرجع الوطني لضمان الجودة.

أدركت المنظومة التعليمية الجزائرية حتمية تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي، تجسدت في القيام بإصلاحات تهدف إلى ترقية هذا الأخير نحو مستويات أفضل. فصدر القانون التوجيهي للتعليم الذي كرس لأول مرة إمكانيات فتح مؤسسات خاصة للتعليم العالي وضرورة مراقبتها وتقييمها بإنشاء ما يسمى **بالمجلس الوطني للتقييم (CNE)** سنة 2008، فانبثقت فرقة عمل كلفت بالتفكير في المشروع مدعمة ببعض الخبراء الدوليين (بركان، 2012، صفحة 218)

وفي 31 ماي 2010 تم ترسيم عمل الفرقة بقرار إنشاء اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي **(CIAQES) وفقا للمرسوم رقم 167 وهي هيئة تابعة للأمانة العامة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي**، تكمن مهمتها الرئيسية في:

-دعم ومرافقة مؤسسات التعليم العالي في تدعيم قدراتها المؤسساتية وتطوير ثقافة الجودة. وهذا ما جعلها تبدأ في خطواتها الأولى باعتماد أدوات ووسائل على مستوى كل المؤسسات الجامعية تمثلت في هيكلة خلايا لضمان الجودة وتعيين مسؤولين لهذه الخلايا وتكوينهم من أجل إعداد مرجع للجودة.

- متابعة تأسيس خلية ضمان الجودة "CAQ" على مستوى كل مؤسسات التعليم العالي.

-وضع معايير"Révérentiel" لقياس الجودة، واعتمادها كوسائل لقياس الأداء.

- تعميم عملية التقويم الذاتي "Autoévaluation" وفقا للمعايير المعتمدة.

ويشمل المرجع الوطني لضمان الجودة مجموعة المقاييس والمعايير المشمولة في مراجع المجالات الأساسية للتكوين والبحث العلمي، البنية التحتية للجامعات، علاقة المؤسسات الجامعية مع محيطها

الاجتماعي والاقتصادي، التعاون والحركة بين الجامعات والحوكمة والحياد داخل الجامعة (الجودة، 2016، الصفحات 2-41).

1.3.3 تنظيم خلية ضمان الجودة :خلية ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر هي هيئة تابعة لرئيس الجامعة، تتشكل من أعضاء يمثلون مختلف الهيئات البيداغوجية والإدارية للمؤسسة، ويعين رئيس الجامعة مسؤولا للخلية الذي يتولى بدوره تعيين مسؤولين للخلايا المنشئة على مستوى الكليات المكونة للمؤسسة الجامعية؛ يحكمها نظام داخلي تعده الخلية بالإضافة إلى برنامج سنوي ينظم عملها الذي يتمحور في القيام بمجموعة من المهام (حسين، 2015، صفحة 212):

-تعد الخلية بمثابة الواجهة بين المؤسسة الجامعية والهيئات الوطنية للتقييم؛

-تضمن متابعة برنامج العمل الوطني في ضوء التحسين المستمر لجودة برامج التكوين، البحث، العمل المؤسساتي والتكوين المستمر لأعضائها في مجال ضمان الجودة؛

-وظيفة الإعلام حول مهامها وأهدافها، ونشر التقارير المختلفة خاصة تقرير التقييم الداخلي؛

2.3.3 معايير تطوير إدارة الجودة في المؤسسة الجامعية

ضمن مسار الإصلاحات التي تبنتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، صدر القرار الوزاري رقم 167 المؤرخ في 31 ماي 2010 المتضمن تأسيس لجنة وطنية لتنفيذ نظام الجودة في التعليم والبحث العلمي، مكونة من خبراء وأساتذة جامعيين، تهدف إلى دعم تطوير ممارسات ضمان الجودة داخل مؤسسات التعليم العالي؛ ومتابعة وتفعيل ممارسات ضمان الجودة بالاعتماد على إجراء التقييم الذاتي لتحسين الجودة في المؤسسة التعليمية.

جدول رقم 01: تركيبة الدليل الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي

الميادين	الحقول	المراجع	المعايير	الاثباتات
التكوين	7	23	49	106
البحث العلمي	3	17	32	55
الحوكمة	5	27	53	180
الحياة الجامعية	4	14	25	71
الهياكل القاعدية	5	17	19	38
التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي	3	11	19	40
العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي	4	14	22	70
المجموع	31	123	219	563

المصدر: المرجع الوطني لضمان الجودة ، اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، وزارة التعليم العالي ، 2016. ص ص 2-41.

3.3.3 المجالات والمعايير المتعلقة بضمان الجودة

نجد من الاطلاع على مضمون المرجع الوطني لضمان الجودة أن الوزارة الوصية أولت أهمية كبرى لمجال ميدان العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي لضمان مشاركة مختلف الأطراف في اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار تلبية مختلف حاجاتهم، حيث يقدم لنا المرجع الوطني عددا من المراجع تأتي في شكل معايير تمثل حالة سير المؤسسة المرغوبة أو المتوقعة.

-المشاركة في تنمية الجماعات المحلية

حيث يتعلق الأمر بتقديم المؤسسة لعروض تكوين تلبي الطلب المحلي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2016، 33):

-توجد علاقة بين المؤسسة والمحيط الاجتماعي الاقتصادي المحلي حيث يشارك المهنيون في بناء عروض التكوين.

-هناك نسبة من الأوائل في التكوين يتم تشغيلهم بطلب من الشركاء من المحيط الاجتماعي الاقتصادي.

-تسهم المؤسسة في الإدماج المهني لمنتجها.

ينبغي على المؤسسة أن تطور وتقوي علاقاتها مع الفاعلين في المحيط الاجتماعي الاقتصادي على مستوى المحلي والإقليمي من أجل تسهيل الإدماج المهني لمنتجها من خلال:

-العلاقات مع الشركاء الاقتصاديين على مستوى المحلي والإقليمي.

-إدماج المنتج لدى الشركاء من المحيط الاجتماعي الاقتصادي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2016، 34).

-تنظيم منتديات للتوظيف على مستوى المؤسسة.

- المشاركة في مختلف صالونات التوظيف من أجل تعزيز ودعم منتج التكوين.

- العلاقة مع الشركات (محل الدراسة)

حيث تناسب عروض التكوين لدى المؤسسة احتياجات الشركات يتعلق الأمر بجعل برامج التكوين متوافقة مع احتياجات الشركات في المنطقة من خلال تطبيق المعايير:

-تقدم المؤسسة تكوين متخصص حسب احتياجات الشركات حيث يراعي عرض التكوين الخاص بالمؤسسة خصوصيات المنطقة ليكون قادرا على تلبية احتياجات الشركات.

-تمتلك المؤسسة هيئات للإدماج المهني ومتابعة الخريجين بإنشاء هيئات تسمح للمتعلم تربصات تطبيقية بهدف تحضير تقارير تربص أو القيام بدراسة حالة وكذا إقامة تفاعل مع الشركات من أجل متابعة تطور منتج التكوين (محل الدراسة).

-البحث والتطوير

تمتلك المؤسسة علاقات شراكة مع المؤسسات حيث يتعلق الأمر بإقامة اتفاقيات وتعزيز العلاقات مع الشركات (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2016، 36):

-تقيم المؤسسة اتفاقيات مع الشركات بإنشائها هيكلا للتنسيق مع المؤسسات المعنية بالشراكة.

-تنظم المؤسسة لقاءات مع مختلف الفاعلين في المحيط الاقتصادي الاجتماعي(محاضرات، ندوات،..) تسمح بالتشخيص الشامل للشركات وتحديد الخطوط العريضة لبرنامج البحث والتطوير.

4-3 التكوين والمتابعة

تمتلك المؤسسة خطة تكوين دورية معدة على أساس احتياجات الجماعات المحلية والشركات والشركاء الاجتماعيين بمعنى توفير عروض تكوين دورية مبنية على احتياجات الجماعات المحلية والشركات والشركاء الاجتماعيين من خلال (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2016، 37):

-تساهم المؤسسة في خلق وتطوير حاضنات للشركات، وكذا هيئات الدعم والمرافقة والشركات الصغيرة.

-تمتلك المؤسسة برنامج تكوين لإنشاء الشركات والأعمال الحرة بوجود مواد تهتم بالأعمال الحرة وإنشاء الشركات (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2016، 38).

4-تقييم جودة المرجعين (ع32) و(ع34) المتعلقان بهيئات الدعم والمرفقة

الشكل رقم 01: نتيجة التقييم الذاتي حسب كل ميدان من ميادين المرجع الوطني **2018**

P-ISSN: 2478-0243
E-ISSN :2602-7674

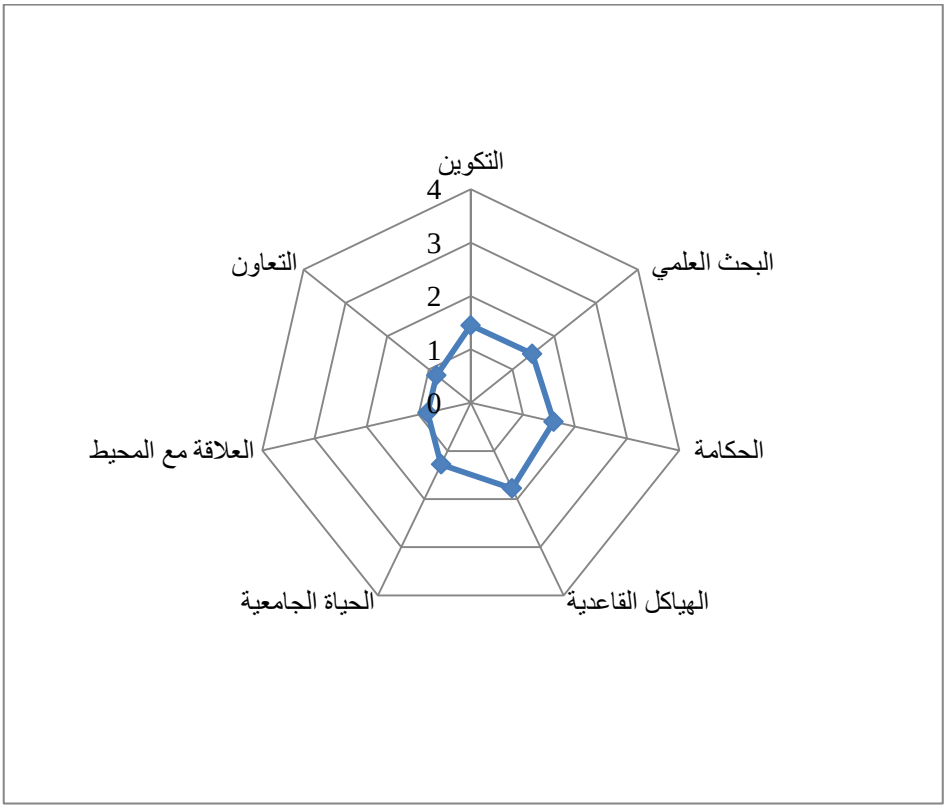

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على وثائق خلية ضمان الجودة جامعة أدرار

الشكل 02: التقييم الذاتي حسب كل حقول ميدان العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي **2018**

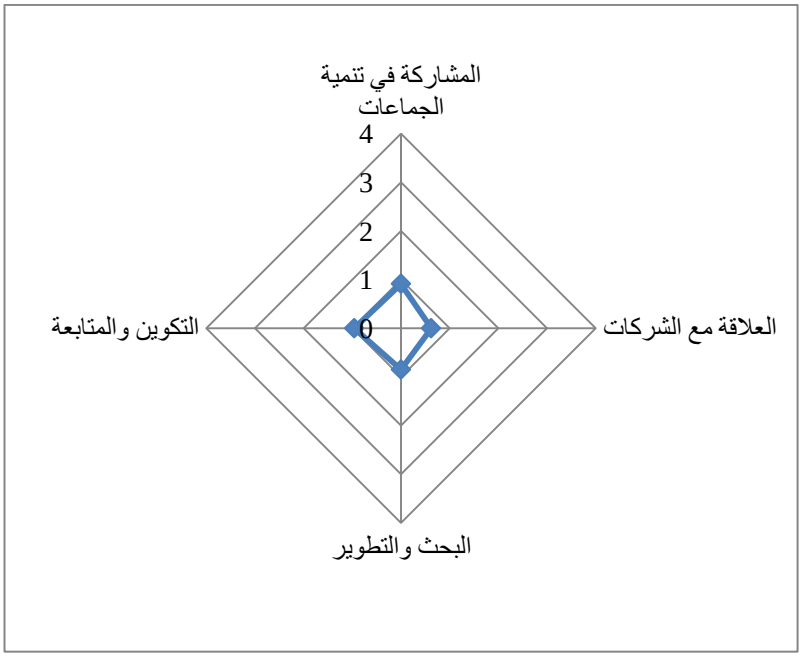

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على وثائق خلية ضمان الجودة جامعة أدرار

الجدول 02: جدول تحديد الأنشطة ذات الأولوية في ميدان العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي

الميدان	الحقل	النقاط المحسوبة للمراجع				عدد المعايير الغير مطبقة	عدد الإثباتات الغير مطبقة
		1≤ن م	2 ≤ ن م >1	3 ≤ ن م>2	4 ≤ ن م>3		
العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي	ع 1	3	1	0	0	1	6
		75%	25%	0%	0%	14.28 %	37.5%
	ع 2	2	1	0	0	4	11
		66.66 %	33.34%	0%	0%	57.14 %	57.89 %
		3	0	0	0	3	16

	ع 3	100%	0%	0%	60%	76.19 %
	ع 4	3	0	1	1	6
		75%	0%	25%	25%	60%
المجموع		11	2	1	0	8	8
		78.58 %	14.28%	7.14%	0%	36.36 %	11.67 %

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على وثائق خلية ضمان الجودة جامعة أدرار

التعليق: يلاحظ أن تقييم المرجع (ع32) "تمتلك المؤسسة هيئات للإدماج المهني ومتابعة الخريجين" بلغ (1.86) من (4) وهي نقطة أقل من المتوسط، كذلك يلاحظ من الجدول أن تقييم المرجع (ع34) "تساهم المؤسسة في خلق وتطوير حاضنات للشركات، وكذا هيئات الدعم والمرافقة والشركات الصغيرة" بلغ (1.33) من (4).

جدول03: جدول تصنيف مراجع ميدان العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

الميدان	الحقل	المراجع				المجموع
		1≤ن م	2 ≤ ن م <1	3 ≤ ن م>2	4 ≤ ن م>3	
العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي	ع 1	ع21- ع31- ع41	ع 11	-	-	4
	ع 2	ع 12 -ع 22	ع 32	-	-	3
	ع 3	ع13- ع23- ع33	-	-	-	3
	ع 4	ع14- ع24- ع34	-	ع 44	-	4

المجموع	**4**	11	2	1	0	14

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على وثائق خلية ضمان الجودة جامعة أدرار

التعليق: يلاحظ أن المرجع (ع32) محل الدراسة سيعالج على المدى المتوسط كون تقييمه بين 1 و2 وهذا بمحاولة تطبيق متطلبات المرجع الوطني بإنشاء هيئات للإدماج المهني للطلبة، كذلك يلاحظ أن المرجع (ع34) محل الدراسة سيعالج كذلك على المدى المتوسط بمعنى أن برنامج التحسين لجامعة أدرار أوصى بتقديم المساهمة في خلق وتطوير حاضنات الشركات.

جدول04: مصفوفة ترتيب مراجع العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على وثائق خلية ضمان الجودة جامعة أدرار

درجة الأهمية	**مهم**	**المراجع التي تعالج على المدى المتوسط**	**المراجع التي تعالج على المدى القصير**
		ع11–ع21–ع41–ع13-ع23–ع33–ع 32ع -34	ع 12 – ع 22 - ع14
	أقل أهمية	**المراجع التي يتم تجاهلها**	**المراجع التي تعالج على المدى الطويل**
		ع 31	-
		الصعوبات	**قابلية التحقق**
		درجة قابلية التحقق	

يلاحظ أن اغلب المراجع ستعالج على المدى المتوسط، ومنها المرجعين (ع32) الذي بلغ تقييمه (1.86) والمتعلق بامتلاك الجامعة لهيئات للإدماج المهني ومتابعة الخريجين والمرجع (ع34) بتقييم (1.33) والمتعلق بخلق وتطوير حاضنات للشركات كون تقييمها جاء محصور بين 1 و2.

جدول05: جدول ترتيب المراجع التي ستعالج في ميدان العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

الميدان	الحقل	قائمة المراجع التي ستعالج			
		قصير المدى	متوسط المدى	طويل المدى	الخارجة عن النشاط
العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي	ع1	-	ع11- ع21-ع41	-	ع31
	ع2	ع12- ع22	ع32	-	-
	ع3	-	ع13- ع23 ع33	-	ع24
	ع4	ع14	ع24- ع34-ع44	-	-
المجموع	**4**	**2**	**8**	**0**	**3**

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على وثائق خلية ضمان الجودة جامعة أدرار

التعليق: يلاحظ أن المرجعين (ع32) و (ع34) سيعالجان على المدى المتوسط واللذان يتعلقان بخلق وتطوير حاضنات وكذا هيئات الدعم والمرافقة للطلبة أصحاب الشركات، بالنسبة للمرجع (ع32) تحصل على أعلى تقييم في الحقل (ع2) "العلاقة مع الشركات"، بالنسبة للمرجع (ع34) تحصل على تقييم (1.33).

4.خاتمة:

علاقة الجامعة الجزائرية بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي أصبحت تخضع للقياس والتقييم من طرف الوزارة الوصية، وهذا منذ انطلاق العمل بالمرجع الوطني لضمان الجودة سنة 2016، بالنسبة لجامعة أدرار وفي إطار مرافقة ودعم الطلبة أصحاب المشاريع عقد جامعة أدرار على غرار عديد الجامعات الوطنية اتفاقية مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بهدف مرافقة الطلبة خريجي الجامعات بهدف إنشاء مؤسسات صغيرة، وحيث أن تقييم جامعة أدرار سنة 2018 وضح أن متابعة خريجي الجامعات والمساهمة في خلق المشاريع اقل من المستوى، في هذا الإطار توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

1-وجدت الدراسة أن تقييم حقل العلاقة مع الشركات تحصل على تقييم (0.62) من (4) وهو تقييم ضعيف حيث ينص هذا الحقل على أن تنخرط جامعة أدرار في قضايا التنمية على المستوى المحلي.

2-وجد أن الإثبات (ع1232) "تمتلك المؤسسة هيئات مكلفة بتوجيه المتعلمين نحو الشركات المحلية" تقييمه معدوم (0) وهذا في إطار التحضير لإنشاء المؤسسات الصغيرة.

3-وجدت الدراسة أن تقييم المعيار (ع323) "تقوم المؤسسة بمتابعة منتج تكوينها" تحصل على تقييم (2.25) من (4) وهو تقييم مقبول يؤكد أن جامعة أدرار تتابع الطلبة المقبلين على التخرج ومنهم الطلبة أصحاب المشاريع.

4-توصلت الدراسة إلى أن هناك وجود لمواد تعليمية تهتم بالأعمال الحرة (مقياس المقاولاتية) في دليل الإثبات " (ع1134) بتقييم يقدر بـ (2) من (4) وهو أمر مشجع للطلبة المتخرجين الذين يرغبون في انشاء مؤسسات صغيرة بحيث يسمح لهم بتكوين فكرة عن مبادئ المقاولاتية.

5-وجدت الدراسة أن تقييم الإثبات (ع3134) "وجود اتفاقيات تعاون مع هيئات المرافقة والدعم لإنشاء شركات أو أعمال' وهي الاتفاقية مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

6-توصلت الدراسة إلى أن دليل الإثبات (ع2134) "وجود طريقة للتقييم بناءاً على مشاريع انشاء شركات عوض المذكرة تحصل على تقييم (0) وعلى هذا ينبغي لجامعة أدرار أن تجد طريقة أخرى للتقييم تعتمد على الأفكار المتعلقة بإنشاء المشاريع.

7-بشكل عام وجدت الدراسة أن تقييم ميدان العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي يقدر بـ (0.83) وهي نسبة ضعيفة وبالتالي لا بد من تفعيل عديد الاتفاقيات المبرمة مع الشركات العاملة في المحيط المحلي بهدف إدماج الطلبة الخريجين وكذا مرافقة هؤلاء الطلبة من خلال هيئة دار المقاولاتية.

توصي الدراسة بما يلي:

1-العمل للرفع من تقييم المرجع (ع32) المتعلق بالإدماج المهني للمتخرجين من خلال الالتزام بتطبيق المعيار (ع232) وهذا بإنشاء هيئات مكلفة بتوجيه الطلبة نحو الشركات المحلية والإقليمية.

2-إدراج مقياس "المقاولاتية " في مختلف التخصصات وهذا من شأنه أن يسمح لكل الطلبة بتكوين فكرة حول الفكر المقاولاتي وإدارة الأعمال وهذا طبقا لدليل الإثبات (ع1134).

3-تطبيق دليل الإثبات (ع3134) والذي يؤكد على ضرورة وجود اتفاقيات تعاون مع هيئات المرافقة والدعم لإنشاء شركات وإدارة الأعمال والأكثر من هذا تفعيل هذه الاتفاقيات ليستفيد منها الطلبة.

4-تخصيص حصة ثابتة لتمويل ملفات الطلبة المودعة على مستوى دار المقاولاتية بجامعة أدرار في إطار اجتماع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب مع البنوك.

5-إيجاد طريقة خاصة لتقييم الطلبة عند إيداع مذكرة التخرج في الطور الثاني تعتمد على مشاريع إنشاء شركات طبقا لدليل الإثبات (ع3134) بالنسبة لطلبة إدارة الأعمال والمقاولاتية.

5. قائمة المراجع:

DUVERT Régis, H. N. (2002). *L'appui a la création d'entreprise ou d'activité.* France: Ministère des Affaires Sociales du Travail et de la solidarité.

leger-janiou, C. (2005). quel accompagnement pour les créateurs qui ne souhaitent pas se faire s'aider? Réflexions sur une paradoxe et proposition. *communication au 4 éme congre pour l'académie de l'entrepreneuriat*, (p. 07). Paris.

Philippe ALBERT, M. B. (2002). *LES INCUBATEURS : EMERGENCE D'UNE NOUVELLE INDUSTRIE, COMPARAISON DES ACTEURS ET DE LEURS STRATEGIES : France ~ Allemagne ~ Royaume Uni ~ Etats-Unis .* Paris: CERAM SOPHIA ANTIPOLIS.

القاسمي عبد الله. (1998). *الجامعة والتنمية*. الرباط: السلسلة الشهرية المعرفة للجميع، منشورات رمسيس.

اللجنة الوطنية لتطبيق نظام ضمان الجودة. (2016). *المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي* . الجزائر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. (2007). *المرافق*. الجزائر : نشرة إعلامية تصدر عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رقم 01.

بربرة انجهان. (2010). *الاقتصاد والتنمية* (المجلد الطبعة الأولى). (ترجمة حاتم حميد محسن، المترجمون) دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع.

بوخمخم عبد الفتاح، صندرة سايبي. (2009). دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة (واقع التجربة الجزائرية). *المؤتمر الثاني القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة* (صفحة 03). عمان: الجامعة الأردنية.

زين الدين بروش، يوسف بركان. (2012). مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر (الواقع والآفاق). *المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي* (صفحة 218). البحرين: الجامعة الخليجية.

سعاد نائف برنوطي. (2005). *إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة* (المجلد الطبعة الأولى). عمان: دار وائل للطباعو والنشر والتوزيع.

سمير بن حسين. (01 03, 2015). تقييم فعالية خلايا ضمان الجودة في المساهمة في بناء وتطوير نظام ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر. (جامعة ورقلة، المحرر) *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية* (18)، صفحة 212.

عبد السلام أبو قحف اسماعيل السيد. (2001). *حاضنات الأعمال (فرصة جديدة للإستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة)*. الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

مساك أحمد. (2010). التمثل الاجتماعي للجامعة الجزائرية في ظل العولمة. *الملتقى الدولي الأول: الجامعة والنقابة بين التحولات والتطلعات*، (صفحة 12). الجزائر.

معتوق جمال. (01 09, 2006). قراءة نقدية لأزمة التعليم العالي بالجزائر. *مجلة دفاتر المخبر ، الثاني* (الأول)، صفحة 31.